حوكمة المجتمع المدني ودوره في عقلنة السياسة العامة في الجزائر

الأستاذ: حتحوت نورالدين
استاذ حاضر "أ"
جامعة بسكرة

موساوي راشدة
طالبة دكتوراه
جامعة الوادي

ملخص:

ظهرت الحاجة إلى تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والاستعانة بها لتفعيل الحكم الراشد في ضرورة ترقيته، وهو ما جعلها محل نقاش وتساؤل حول إمكانية مساهمتها في تجسيد الرشادة السياسية ومن ثم تكريس الممارسات الديمقراطية والمشاركاتية وترسيخ القيم المجتمعية، إذ يمثل المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائل تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو إذن مجمل البنى والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، وإذا ما تم تأسيسه بالشكل الصحيح يمكن أن يحقق الحكم الصالح الذي تسعى إليه جميع المجتمعات، ينتج حكما وفق قيم العدالة والمساواة، فضلا عن توسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعالة بما يسهم في النهاية في ترشيد وعقلنة السياسات العامة.

وعليه تسعى هذه الورقة لتحديد دور المجتمع المدني في تكريس مؤشرات الرشادة السياسية من مشاركة سياسية وقيم ديمقراطية قصد إظهار دوره وفاعليته والتي تتوقف على

المنارة للاستشارات

مدى توافر العوامل والظروف المساعدة ابتداء من الاطار القانوني والسياسي إلى توافر الظروف الاقتصادية وصولا للاطار الثقافي الضامن لاستدامته.

مقدمة:

إن عملية التحديث المتسارعة عبر العالم والناتجة عن التطور العلمي كان لها تأثيرا بالغا على المستوى العالمي، ومنها البلدان العربية التي أصبحت ملزمة على مواكبة هذه التطورات انطلاقا من عملية عقلنة وترشيد السلطة والسلوك السياسي، وإدخال قيم سلوكية ديمقراطية وسلمية، وفتح المجال أمام مشاركة اجتماعية وسياسية لمعظم فئات المجتمع، في إطار نسيج جمعوي مؤسساتي متنوع يستوعب المشاركة الاجتماعية على اختلاف مصادرها، ويكون هذا النسيج بمثابة وسيط بين المجتمع والدولة من جهة، والقائمة على تنظيم وتحقيق وترشيد وترقية السلطة والسلوك السياسي من جهة أخرى.

لقد ظهر مفهوم المجتمع المدني في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية عبر نسق الحكم الصالح في الدول ذات الطابع الشمولي والتسلطي، وقد عمل هذا المفهوم بالاضافة للتحول الاجتماعي والسياسي والمدني في المجتمعات المعاصرة وتسريعها على انتزاع فضاء للنمو التلقائي للروابط الداخلية للمجتمع وتحقيق حد أدنى من الاستقلالية بعيدا عن سطوة الدولة، وايجاد أطر وبنيات جديدة للدفاع عن المكتسبات الفردية والجماعية ضد تسلطها.

غير أن نقل هذا المفهوم إلى المنطقة العربية بما فيها دولنا المغاربية قد طرح إشكاليات أكثر عمقا تتراوح بين الوضع القائم والوضع المنشود، بين العملي والعلمي للمفهوم إلى الحد

المنارة للاستشارات

الذي وضعه في كثير من الحالات والتجارب في اطار شعارات الصراعات السياسية والعاقائدية الراهنة في المجتمعات العربية.

إن إعادة طرح موضوع المجتمع المدني كبديل فرضه التحرك الاجتماعي المدني بكل نتائجه ومآلاته ضد وحدانية الدولة والحزب، تحرك كرس القناعة بوجود خيار آخر وهو تمييز الدولة عن المجتمع، ذلك التحرك الاجتماعي الذي فرضه المجتمع المدني كرس القناعة بالقدرة على انتاج مرجعية اجتماعية خارج الدولة وبيروقراطيتها وتمركز عملية اتخاذ القرار فيها، والرد على ديكتاتوريات العالم العربي وبنيتها العضوية التقليدية.

هو وضع يستدعي إذن ضرورة اصلاح سياسي يمس طبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها من خلال فلسفة سياسية قوامها حكم رشيد يقوم على إشراك منظمات المجتمع المدني والتي تتولى تحقيق الرشادة السياسية انطلاقا من البنية التحتية للمجتمع للمشاركة في نسق الحكم للدوبة العربية حال الجزائر.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف حوكمة المجتمع المدني في عقلنة السياسة العامة في الجزائر؟**

وفي نفس السياق المنهجي سيتم الاجابة عن اشكالية البحث من خلال عدة تساؤلات فرعية، وهي:

- كيف يمكن للمجتمع المدني تحقيق الرشادة السياسية؟
- ما أهم الوسائل والآليات التي تُمكّن مؤسسات المجتمع المدني من تحقيق وتعزيز عملها من أجل تحقيق حكم راشد؟
- ما أبرز العوائق التي تعترض عمل مؤسسات المجتمع المدني في مجال عقلنة السياسة العامة؟

المنارة للاستشارات

وقصد الاجابة عن مجمل الأسئلة المطروحة سيتم تقسيم الورقة البحثية لثلاث محاور أساسية:

- المحور الأول:المجتمع المدني وتحقيق مرتكزات الرشادة السياسية.
- المحور الثاني: آليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتكريس الديمقراطية.
- المحور الثالث: معيقات الحد من فاعلية دور المجتمع المدني.

المحور الأول: المجتمع المدني وآليات تحقيق الرشادة السياسية في الجزائر:

يتوقف تجسيد وترقية الحكم الراشد في منطقتنا المغاربية على مدى توافر مرتكزات أساسية منها المجتمع المدني كأحد أهم محاور الحكم الراشد من خلال دوره في تفعيل المشاركة وبالتالي تحقيق الرشادة السياسية. ترتكز الرشادة السياسية منطق الحكم والتسيير في آن واحد، وذلك انطلاقا من تعريف للمشروعية يجمع بين بعد التوافق مع القيم الديمقراطية التي تنعكس في انتخابات حرة تعددية منتظمة، مع وجود منطق حكم وتسيير يقوم على مبادئ العقلانية والمشاركة والشفافية والمحاسبة.

فبالاضافة لمنطق المشروعية، تقوم الرشادة السياسية على ضرورة وجود مجتمع مدني فعلي وفعال يضمن ذلك التفاعل بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ايجابيا بما يزيد من احتمالات الفعالية السياسية[1].

[1] امحند برقوق، " الرشادة السياسية: مقارنة معرفية:، على الرابط: www.boulemkahel.yolasite.com

المنارة للاستشارات

إن غياب الأسس الجيدة لبناء مجتمع مدني يعد عائقا هاما، ونقصد أهمية الديمقراطية لا كنظام سياسي يشمل تداول على السلطة وتحقيق التعددية السياسية فقط، ولكن الديمقراطية كسلوك يحقق المشاركة الفعالة في الحياة العامة بما يضمن تحقيق الانسجام بين المصلحة الخاصة ومصالح الجماعة، أي السلوك الديمقراطي الذي يفترض الايجابية والقدرة على احترام وجهات النظر المتبلورة في اطار المجتمع المدني. كما تقتضي الديمقراطية تمثيلا مؤسساتيا للمجتمع المدني باعتبارها وسيلة عملية لاقامة ذلك التوازن بين الفرد والمجتمع، بما يحقق الحكم الراشد[2].

من المسلمات في الحركة الداخلية للدولة المعاصرة الارتباط مابين المجتمع المدني وقضايا الديمقراطية والحكم الراشد، فتعاظم دوره كفاعل داخلي بكل مكوناته في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها، لازم في كثير من الحالات تراجع دور الدولة في القيام بوظائفها أو انحرافها عن تأديتها في اطار ما يحدده القانون، فكان دور المجتمع المدني إما مكملا لدورها أو مصوبا له[3].

على صعيد متصل، تتداخل المدارس المتخصصة في دراسة المجتمع المدني لتمنح مفهومه أبعاد توضح دوره في السياسات العامة في:

---

[2] عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، 2007، ص 136.

[3] وداد غزلاني، "واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة"، **مجلة القانون**، العدد4، جوان 2013.

المنارة للاستشارات

1- البعد القائم على الفاعلية: حيث أن المجتمع المدني لا يهدف للربحية، ولا ينتمي للمؤسسة الرسمية، وهو يشكل الركن الطوعي الثالث في مثلث الحكم الصالح والادارة الجيدة للدولة بالشراكة مع المؤسسة الرسمية والقطاع الخاص، لاسيما حينما يستمد حيويته من تفاعله مع الجمهور ودفاعه عن مشكلاتهم العامة.

2- البعد القائم على نوع الأجندة: حين يتسم المجتمع المدني بأنه عامل التوازن في مجتمعات قد تكون غير مدنية، خاصة حينما ينمو الحس الديمقراطي ويعمل على تهذيب القيم والمعتقدات وعلى ترسيخ أنماط جديدة من القيم واشاعة مبدأ المعاملة المتساوية.

3- البعد القائم على المعالجة: إذ يتسم المجتمع المذكور بالتنظيم الحر وحرية التعبير والتشجيع على الحوار والشراكة والعمل الجماعي والاعتماد على الذات وامكانية التكيف.

4- البعد القائم على المخرجات: والتي تترجم بتمكين الأفراد وبناء القدرات إلى أقصى مدى، فضلا عن الاستماع إلى صوت الجمهور، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية[4].

لقد أفرزت الممارسة العملية لتجارب عربية عدة حال الجزائر مجتمع مدني متداخل في دورة السياسة العامة خاصة في المراحل الانتقالية أو ماقبل استقرار النظام السياسي، ما مكّنه أن يكون لاعبا أساسيا في تشكيل النظام السياسي، كمشاركة المجتمع المدني في تشكيلة المجلس الانتقالي من أجل تعيين رئيس الدولة الجزائرية سنة 1994 والمتكون من 192 عضو توزعوا على شكل 35% للأحزاب السياسية، 47% للمجتمع المدني، و16% لمؤسسات

[4] عماد صلاح الشيخ داود، "شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسة العامة"، على الرابط:

المنارة للاستشارات

الدولة[5]. بالاضافة لدور المجتمع المدني في اجراء العديد من الاصلاحات السياسية من خلال تشكيل التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية والتي دعت إلى رفع حالة الطوارئ وتخفيض القيود المفروضة على وسائل الاعلام وتكريس العدالة الاجتماعية، كما شاركت فواعل المجتمع المدمي في اعداد تعديلات الدستور من خلال تشكيل لجنة المشاورات تتولى الاستماع لمختلف عروض ومذكرات فواعل المجتمع المدني المتعلقة أساس باقتراح تعديلات، مع تكليف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم جلسات استماع وحوار مع مؤسسات المجتمع المدني، وهي الجلسات التي تم فيها التأكيد على الأهمية البالغة للمجتمع المدني ودوره في عملية الاصلاح من خلال صياغة علاقة توافقية بين قاعدة الهرم الاجتماعي ومؤسسات الدولة في إطار ديمقراطية تشاركية[6].

في حين شهدت الفترة الأخيرة مشاركة فاعلة للمجتمع المدني في الحكم من خلال تمثيل مصالح المواطنين والتفاوض مع السلطات لتحقيقها، وتقديم اقتراحات بخصوص القوانين وسبل تفعيلها، ترسيخ الثقافة الديمقراطية واعلام المواطنين بحقوقهم وواجباتهم. ثم ما لبثت أن انتقلت المشاركة إلى شراكة حين انتقل المجتمع والدولة إلى مفهوم الحكم الراشد التشاركي القائم على اشراك المواطن ومؤسساته المدنية في الحياة السياسية وتوسيع دورهم في اتخاذ القرار قصد تجاوز سلبيات الديمقراطية التمثيلية والولوج لحالة الحوكمة الرشيدة والتي تجبر صناع السياسات العامة للاعتماد على المجتمع المدني لنشهد بروز حقبة جديدة متممة تتجسد في الديمقراطية التشاركية والتي تحدث التوازن من خلال الاعتراف للمجتمع

---

[5] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة: الجزائر، 2009، ص 36.

[6] عبد العزيز خيرة، "دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية"، **مجلة المفكر**، العدد 12، ص 93.

المنارة للاستشارات

المدني بوسائل للتدخل المباشر وغير المباشر في مسار صنع السياسات العامة، وعلى النحو الذي ساهم في دمقرطة مؤسساتها من خلال الأخذ به كنموذج جديد من العمل التنموي الهادف إلى تعزيز العقد الاجتماعي لادارة الدولة.

تقتضي الرشادة السياسية فاعلية مشاركة قوية للأفراد سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو منظمات المجتمع المدني، ولا شك أن ارتفاع معدلات المشاركة السياسية داخل المجتمع يعد مؤشرا من مؤشرات الرشادة السياسية، ولهذا تعد ركيزة أساسية يستند إليها المواطنون للاسهام في العملية السياسية والتي تحتاج لقنوات تنظمها وتحافظ على استمراريتها، وهو ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لرفع مستواها وتفعيل دورها[7].

غير أن العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية للادارة المحلية تحديدا تشهد تحدي كبير، فالكثير من تنظيمات المجتمع المدني لا تثق بالمؤسسات الحكومية، وعلى هذا الأساس يشترط نمط الحكم الراشد شرطان أساسيان وهما التمكين والشمول للمجتمع المدني. الشمول من خلال تشييد هياكل تمكن لكل فرد بغض النظر عن خصائصه الاجتماعية من المشاركة بصورة ايجابية في الفرص التي تمنحها الادارة، والتمكين ينطوي على انتاج قدرات جديدة وانشاء مؤسسات فعلية وتعزيز طرق عمل كفيلة داخل نطاق المنظمات المدنية، ويؤدي التمكين إلى تغيير القيم والمعايير المتعلقة بالاحترام بين المجموعات الاجتماعية بحيث لا يهمش أحدها او يفقدها حق التعبير، وعليه تصبح منظمات المجتمع المدني ضرورية للقيام بأدوار الرقابة والمساءلة، وذلك للتدقيق ومراقبة ما تقوم به أجهزة الحكم المحلي والمركزي من أعمال.

---

[7] نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات

إن الضرورة أصبحت ملحة في إطار الحكم الراشد لملئ فراغ الدولة باقامة دولة الحق والقانون التي تخدم الشفافية في مختلف مفاهيم الحياة العمومية والخاصة مع تسيير فعال للموارد العمومية عن طريق التسيير بمشاركة منظمات المجتمع المدني، إذ تلعب الأخيرة دور التقييم للأداء وتقويمه لتفادي الفساد عبر خلق لجان متخصصة للاشراف والمتابعة، الاعلام والاخبار والقدرة على الاطلاع على الميزانيات ومراقبة تنفيذ المشاريع والبرامج السوسيوتنموية.

المحور الثاني: آليات تفعيل دور المجتمع المدني:

إن أهم معيار لقياس الفعالية بالنسبة لمنظمات المجنمع المدني والتي تقوم على قيم الحكم الرشيد هو ما تقدمه من اضافات نوعية ذات أبعاد سوسيوتنموية تمكن من ادراج برامجها داخل الحياة اليومية، كما تقاس من خلال قدراتها التنظيمية ومؤهلات مواردها البشرية وآلياتها التواصلية وأساليبها في تحقيق التفاعل مع باقي القطاعات الأخرى، إن التقارير الراصدة للتنمية البشرية والمتتبعة لواقع ومستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعكس الوضع الكارثي والمأساوي لواقع الحريات الخاصة والعامة، ولوضعية حقوق الانسان وانخفاض مستويات الدخل وارتفاع نسبة البطالة والتهميش، كلها عوامل تلقي بضلالها على أهداف واستراتيجيات منظمات المجتمع المدني، مما يفرض ضرورة مراجعة شاملة لأهدافها وأدوارها وأجهزتها لكي تستجيب بفعالية وميدانية لجميع المتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية، وهذا اعتمادا على أدوات وتقنيات الحكم الراشد كوجود هيئات مرجعية لهذه المنظمات ووثائق برمجية واضحة يتم من خلالها الربط بين الأهداف والاستراتيجيات والأنشطة، بعبارة أخرى فالأداء المييز للمجتمع المدني وفق

المنارة للاستشارات

متطلبات الحكم الراشد يكون من خلال الاستقلالية عن السلطة والنظام السياسي، وعدم التوظيف السياسي ووجود إطار قانوني يحميها[8].

لايمكن أن ينمو المجتمع المدني وتنضج مؤسساته وتتأكد فاعليته في ظل مناخ غير ديمقراطي، فهناك ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات. إن عملية التحول الديمقراطي في الدول تستند على أساس إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع، ومن هذا المنظلق فإن هناك دورا هاما لتلك المؤسسات يتمثل باصلاح أوضاع مجتمعاتها وتخليصها من الحالة السيئة التي تعيشها عبر سعيها لتحقيق الحكم الراشد، ومن أجل تفعيل وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال تحقيق الرشادة السياسية فإن هناك عددا من الشروط والآليات التي لابد من توافرها وتحقيقها على أرض الواقع، أهمها:

1- الفاعلية في تحقيق التنمية والتغيير الاجتماعي: إن تقويم قدرات المجتمع المدني يستلزم اللجوء إلى مقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل تحليل وتفسير الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني، خاصة في ارتباطه بمعيار الفاعلية في تحقيق التنمية والتغيير الاجتماعي، وتعتمد هذه المقاربة على منظورين أساسيين هما: **المنظور الوظيفي** وهو الذي يأخذ في الاعتبار وظيفة مؤسسات المجتمع المدني الرعائية والخدمية، وفي هذا الاطار تتحمل المنظمات بعضا من الأعباء التي انسحبت منها الدولة تطبيقا لسياسات العولمة في اطار المحافظة على الوضع القائم. **المنظور البنيوي** ويرتبط هذا المنظور بدور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وفي هذه

---

[8] جلالي عبد الرزاق وبلعادي ابراهيم،" الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي"، **المستقبل العربي**، العدد 314، أفريل 2005، ص 133 وما بعدها.

المنارة للاستشارات

الحالة فإن علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى يؤدي إلى التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة ، وبذلك تتجاوز مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور الرعائي الخدمي إلى الدور التنموي بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا.

2- نشر ثقافة الديمقراطية: تتطلب عملية التحول الديمقراطي وتحقيق الحكم الراشد اتخاذ خطوات جدية على طريق محاصرة ثقافة التسلط والاستبداد لا مجرد إصدار القوانين واجراء انتخابات وبعض الترتيبات السياسية، وذلك ما يقتضي العمل على احداث تغيير جوهري في سياسات التعليم والثقافة والاعلام من حيث أهدافها ووسائلها ومضامينها.

3- إصلاح مؤسسات المجتمع المدني: وذلك باعادة بناء تنظيماتها ومؤسساتها على أسس جديدة لتخطي مشكلاتها المتعلقة بافتقارها إلى الديمقراطية والتموضع في اطار نخبوي وكثرة الصراعات الداخلية وغيرها.

4- استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة: ماليا واداريا وتنظيميا.

5- صياغة موضوع المجتمع المدني وفق منظور يراعي خصوصية البيئة التي يوجد فيها وتجاربها الخاصة.

6- التعاون والتكامل بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تحديث الأطر والآليات القانونية والعملية التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوغية ومؤسسية، وهو ما ينعكس ايجابيا على المجتمع.

المنارة للاستشارات

بكل ذلك تضمن مؤسسات المجتمع المدني استمرارها وانتاجيتها من خلال تطوير قدراتها وتنويع مصادر تمويلها، وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات أو المؤسسات الخيرية الرعائية إلى المنظمات أو المؤسسات التنموية وتساهم في الحكم الراشد[9].

المحور الثالث: معيثات فاعلية دور المجتمع المدني في تحقيق الرشادة السياسية في الجزائر:

بالرغم مما يمكن قوله عن فاعلية المجتمع المدني ودوره في الرشادة السياسية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإنه يجذر بنا الاشارة إلى أن المجتمع المدني في الجزائر لا يزال يعاني جملة من النقائص والعراقيل التي تؤثر على أداء وظائفه الاجتماعية وكذا السياسية، وهذا ما قد يؤثر على دوره في صنع السياسات العامة، ذلك أن نشاطه ودوره يتوقف على مدى استغلاله للامكانيات المتاحة له.

إن خيار التشاركية والشراكة رسمت خطين رئيسيين من الجدود والمتمثلة في:

1- حدود رُسمت عند خط أسبقية وسيطرة النخبة الحاكمة، بمعنى منع كل حركة تنافسية حقيقية بحيث أن النخبة الحاكمة لا تقبل أي برمجة سياسية تنافسية تتضمن تداولا حقيقيا.

---

[9] زياد سمير وسمير دباغ، " آليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح"، **مداخلة في المؤتمر الدولي حول**: الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، جامعة الكوفة، 25-26 أفريل 2013.

عبر الرابط: www.m.annabaa.org.studies

المنارة للاستشارات

2- وحدود رُسمت عند خط تدخل السلطة في مجال الضبط الاجتماعي، بحيث تملك السلطة في هذه المرحلة امكانية فسح المجال أو غلقه أمام تشكيلات المجتمع المدني والتي لا يمكن أن تتقوى في غير بيئته الحرة[10].

تلك السياسات جعلت معظم أطياف المجتمع المدني عل اختلاف توجهاتها تتخلى عن كل برنامج يهدف إلى الاطاحة بالسلطة مما دفعها إلى الاقبال والاستثمار في شكل غير تنافسي للنشاط العام يهدف إلى تغيير الحكم من خلال انشاء جمعيات الخدمات وجمعيات مطالبة تدافع عن قضايا معينة، بمعنى أن المجتمع المدني تخلى عن قطاعات في الفضاء العام كانت السلطة لا تزال فيه غير قادرة على الاستثمار متخلفة عن الحضور وضعيفة الأداء.

ساعد على ذلك محدودية حجم القوى الاجتماعية وأدائها واستمرار اعتبارالولاءات الفرعية في كثير من الأحيان وحدة التنظيم الاجتماعي، وبوجه عام لا يزال المجتمع المدني في طور الانتقال من مرحلة تقليدية يسودها معيار الارث إلى مرحلة أكثر تطورا تعتمد فيه معيار الانجاز. بالاضافة للقيود المفروضة على التعددية السياسية خاصة عند ارتباطها بأسس دينية أو عرقية، وتسييس النقابات والعمل المهني، إذ أثبتت التجربة الجزائرية بأن هناك ميل لدفع النقابات والتنظيمات المهنية في السياسة واستغلالها في مختلف المواعيد الانتخابية، وذلك يعني عدم اعتراف النظام الحاكم بالجمعيات كشريك، كما أن المساعدات

---

[10] زهير بوعمامة، " محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فاعليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر"، **كراسات الملتقى الوطني الأول حول** :" التحول الديمقراطي في الجزائر"، جامعة بسكرة، 2005، ص 117 وما بعدها.

المنارة للاستشارات

المالية ليست شفافة بالقدر الكافي، كلها عوامل حولت قيادات النقابات ورؤساء الجمعيات إلى مناسبات موسمية لتحقيق المصالح الشخصية.

كذلك يخضع الحراك الجمعوي في البلدان المغاربية عامة والجزائر بخاصة للحراك الحزبي، مما جعله يبقى رهين الأحزاب، ويتضح ذلك من خلال العلاقة القائمة على خدمة المصلحة بين من ينتفع سياسيا ومن يحترف إعلاميا[11].

إن استقرار الوضع يبرز جليا أن الرهان الحقيقي هو كيفية الخروج من الدولة الريعية في مختلف تجلياتها البقليسية والعقائدية وغيرها إلى دولة الاستحقاق، وبالتالي بناء مجتمعات متحررة سياسيا انطلاقا من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، غير أن ذلك يصطدم بمشكلة عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة وضعف مهشاشة تلك المؤسسات على الرغم من تضخم أجهزتها، وغلبة طابع التوتر والتأزم وفقدان الثقة بين الدولة والمجتمع مع تراكم الفساد السياسي والاداري وخبرات التعثر والفشل[12].

خـــــاتمة:

إن التنمية والحكم الراشد في الجزائر يمكنهما السير معا إذا توافرت ارادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل، مع تفعيل مساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة في ظل مجتمع مدني ناشط. إذ لا يمكن تحقيق إحداها دون الأخرىإلا استثناءا، أما القاعدة فهي التداخل والتواصل بينهما، ولذا فإن مواجهة الاشكالات والتحديات إنما يستهدف

---

[11] محمد الأمين لعجال أعجال، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، **كراسات الملتقى الوطني الأول حول**: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة، 2005، ص 56.

[12] جلالي عبد الرزاق وبلعادي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص13.

المنارة للاستشارات

اختيار السبل الصحيحة والمناسبة لاحداث التنمية الشاملة المنشودة وفي ظل حكم راشد ورقابة فعالة من المجتمع المدني.

يلعب المجتمع المدني النشط في كل ذلك دورا مهما في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلطية وعاملا حيويا في تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد، باعتبار أن إقامة علاقة صحيحة وصحية بين الدولة ومجتمعها هو من المرتكزات الأساسية لأي تحول نحو فلسفة الحكم الراشد، وبالتالي حث المجتمع المدني على توفير البيانات حول المشكلات العامة التي تسمح برسم سياسات عامة قابلة للقياس باتباع طريق التشاركية في العمل الديمقراطي والذي يحتاج إلى مزيد من التعاضد خدمة للصالح العام.

قائمة المراجع:

الكتب:

1-رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة: الجزائر، 2009.

الدوريات:

1- جلالي عبد الرزاق وبلعادي ابراهيم،" الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي"، **المستقبل العربي**، العدد 314، أفريل 2005.

المنارة للاستشارات

2- عبد العزيز خيرة، "دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية"، **مجلة المفكر**، العدد 12.

3-وداد غزلاني، "واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة"، **مجلة القانون**، العدد4، جوان 2013.

الدراسات غير المنشورة:

1-عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، 2007.

الملتقيات:

1- محمد الأمين لعجال أعجال، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، **كراسات الملتقى الوطني الأول حول**: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة، 2005.

2- زهير بوعمامة، " محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فاعليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر"، **كراسات الملتقى الوطني الأول حول** :" التحول الديمقراطي في الجزائر"، جامعة بسكرة، 2005.

المواقع الالكترونية:

1- امحند برقوق، " الرشادة السياسية: مقارنة معرفية:على الرابط:
www.boulemkahel.yolasite.com

2-عماد صلاح الشيخ داود، "شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسة العامة"، على الرابط:

www.merpa.scolasticahq.com.article

3- زياد سمير وسمير دباغ، " آليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم

المنارة للاستشارات

الصالح"، **مداخلة في المؤتمر الدولي حول**: الاصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، جامعة الكوفة، 25-26 أفريل 2013.

عبر الرابط: www.m.annabaa.org.studies

المنارة للاستشارات